نضال الشعب

النقابات المهنية بالنضال الشعبي توجه نداء لإنقاذ القطاع الصحي

4 آلاف مريض سرطان يتهددهم الموت، 726 دواءً ومستهلكًا طبي نفذت ونقص حاد في الأدوية الأساسية والحيوية ومخزون الطوارئ

الاثنين 2026/6/8 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (190)

فلسطين واحدة.. والقرار واحد

افتتاحية العدد

في لحظة وطنية تعدّ من أخطر اللحظات وأكثرها تعقيدًا في تاريخ القضية الفلسطينية المعاصر، تتواصل في مدينة العلمين المصرية لقاءات وحوارات بين عدد من الفصائل والقوى الفلسطينية، تتناول ما تسميه مستقبل قطاع غزة وترتيبات المرحلة المقبلة في ظل حرب الإبادة المتواصلة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني، وفي خضم هذه التطورات المتسارعة، تبرز حقيقة وطنية وسياسية لا تقبل الجدل أو التأويل: أن غزة ليست قضية منفصلة عن فلسطين، وأن مستقبلها لا يصاغ خارج الإرادة الوطنية الفلسطينية الجامعة، بل في إطار وحدة الأرض، والشعب ، والنظام السياسي الفلسطيني صاحب القرار الوطني المستقل. فما يجري اليوم لا يقتصر على عدوان عسكري دموي أو كارثة إنسانية غير مسبوقة، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة ممنهجة لإعادة تشكيل الواقع الفلسطيني بما ينسجم مع أهداف الاحتلال ومخططاته الاستراتيجية، فالحرب المستمرة على قطاع غزة، وما رافقها من إبادة جماعية وتدمير شامل وعمليات تهجير وتجويع وحصار، ليست سوى وجه من أوجه مشروع أشمل يستهدف تكريس الفصل بين مكونات الوطن الفلسطيني، وإضعاف الهوية الوطنية الجامعة، وتقويض الأسس السياسية والقانونية والجغرافية التي تستند إليها الحقوق الوطنية لشعبنا.

لقد دفع شعبنا في قطاع غزة أثماناً باهظة خلال هذه الحرب العدوانية، ومع ذلك، أثبت الفلسطينيون مرة أخرى قدرتهم على الصمود والثبات في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، مؤكدين أن إرادة الشعوب أقوى من سياسات القهر والتدمير، وأن الحقوق الوطنية لا يمكن شطبها بالقوة مهما بلغت التضحيات.

غير أن مواجهة العدوان ومشاريعه لا تقتصر على الصمود الميداني وحده، بل تتطلب أيضاً وضوحاً سياسياً ورؤية وطنية موحدة، ومن هنا، فإن أي نقاش يتعلق بمستقبل قطاع غزة أو بإدارته السياسية والإدارية والأمنية يجب أن ينطلق من حقيقة ثابتة مفادها أن القطاع جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن مصيره مرتبط بمصير القدس والضفة الغربية، وبالمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

لقد أثبتت التجربة الفلسطينية، على امتداد عقود طويلة، أن كل المحاولات التي تعاملت مع قطاع غزة بوصفه كياناً سياسياً منفصلاً أو ساحة خاصة للترتيبات الجزئية، لم تؤدِّ إلا إلى تعميق الانقسام الوطني وإضعاف الموقف الفلسطيني وإتاحة الفرصة أمام الاحتلال لتوسيع مشاريعه الاستيطانية والتهويدية، ولذلك فإن أي مقاربة تتجاوز وحدة الجغرافيا الفلسطينية ووحدة التمثيل السياسي بمنظمة التحرير الفلسطينية، ووحدة القرار الوطني محكومة بالفشل، لأنها تتناقض مع حقائق التاريخ والجغرافيا، ومع المصالح الوطنية العليا لشعبنا.

وفي هذا السياق، تثير بعض المواقف الصادرة عن قوى وفصائل فلسطينية حالة من الاستغراب والاستهجان، لما تنطوي عليه من تناقض بين الخطاب والممارسة، وبين الشعارات المرفوعة والسلوك السياسي الفعلي، فمن غير المقبول أن تتحدث بعض الأطراف عن الوحدة الوطنية فيما تواصل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تكريس وقائع الانقسام أو البحث عن أطر بديلة أو موازية للمرجعية الوطنية الجامعة ، كما لا يمكن تبرير حالة الازدواجية السياسية التي تجمع بين إعلان الانتماء إلى المشروع الوطني الفلسطيني وبين ممارسات تضعف مؤسساته الشرعية أو تنتقص من دورها ومكانتها.

إن اللحظة الراهنة تتطلب وضوحاً سياسياً وحسماً وطنياً في المواقف، لأن شعبنا الذي يواجه حرب إبادة مفتوحة ومشاريع تهجير وتصفية لا يحتمل مزيداً من الالتباس أو المناورات السياسية، فالانتماء إلى منظمة التحرير الفلسطينية ليس شعاراً يرفع عند الحاجة والشراكة السياسي لا تعني الشراكة بالصندوق القومي الفلسطيني فقط ، ولا موقفاً انتقائياً يخضع للحسابات الفصائلية، بل هو التزام سياسي ووطني بمؤسساتها وقراراتها وبرنامجها الكفاحي والتزاماتها الدولية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والإطار الوطني الجامع الذي تشكل عبر مسيرة طويلة من النضال والتضحيات.

ومن هذا المنطلق، فإن أي مباحثات أو تفاهمات أو ترتيبات تتعلق بمستقبل شعبنا وقضيته الوطنية لا تكتسب مشروعيتها إلا من خلال المرجعية الوطنية الفلسطينية الجامعة، فمحاولات تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية أو إضعاف دورها لا تخدم سوى المشاريع الرامية إلى تكريس الانقسام وتفتيت القضية الفلسطينية إلى ملفات منفصلة وقضايا جزئية، بما ينسجم مع أهداف الاحتلال الساعية إلى شطب البعد الوطني الجامع للقضية الفلسطينية ، والعودة بها لقضية إغاثية وإنسانية .

وإذا كان المطلوب اليوم تطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها وتوسيع قاعدة المشاركة فيها، فإن ذلك يجب أن يتم من داخلها وتحت سقفها الوطني ، وعبر الخيار الديمقراطي بالاحتكام لصناديق الأقتراع لا عبر الالتفاف عليها أو السعي إلى إيجاد بدائل لها، فالحفاظ على وحدة التمثيل السياسي الفلسطيني يشكل أحد أهم عناصر القوة الوطنية في مواجهة المشاريع الإسرائيلية والأمريكية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وتبرز الحاجة الملحّة إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية باعتبارها المهمة المركزية التي لا يجوز تأجيلها، فالوحدة الوطنية ليست شعاراً للاستهلاك الإعلامي أو مناسبة خطابية عابرة، بل شرط أساسي لتعزيز صمود شعبنا ومواجهة التحديات المصيرية التي تعترض قضيته، ولا يمكن بناء استراتيجية وطنية فاعلة في مواجهة الاحتلال والاستيطان ومشاريع الضم والتهجير إلا من خلال استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية وشراكة وطنية حقيقية.

كما أن المرحلة الراهنة تتطلب مراجعة مسؤولة من جميع القوى السياسية الفلسطينية، واستخلاص الدروس والعبر التي أفرزتها سنوات الانقسام وما ترتب عليها من أضرار جسيمة أصابت المشروع الوطني الفلسطيني، فالمصلحة الوطنية العليا تقتضي الارتقاء فوق الحسابات الفصائلية الضيقة، والتوجه نحو بناء رؤية وطنية مشتركة قادرة على توحيد طاقات شعبنا وإمكاناته في معركة التحرر الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن حركة حماس، كما سائر القوى الفلسطينية، مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإجراء مراجعة سياسية جادة لتجربة السنوات الماضية، والانخراط العملي في جهود إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، والاحتكام إلى المرجعية الوطنية الفلسطينية الواحدة، بعيداً عن الرهانات التي أثبتت التجربة محدوديتها، وبما يضع المصالح الوطنية العليا فوق أي اعتبارات فصائلية ضيقة .

إن فلسطين واحدة، بوحدة أرضها وشعبها وقضيتها، وغزة كانت وستبقى جزءاً أصيلاً من الوطن الفلسطيني، كما أن القدس والضفة الغربية تشكلان مع القطاع وحدة جغرافية وسياسية لا تقبل القسمة أو التجزئة، ومن هنا، فإن القرار المتعلق بمستقبل شعبنا لا يمكن أن يكون إلا قراراً وطنياً فلسطينياً مستقلاً، يصدر عن الإرادة الجماعية لشعبنا ومؤسساته الشرعية، ويستند إلى الثوابت الوطنية التي قدم الفلسطينيون في سبيلها عقوداً طويلة من النضال والتضحيات. وفي مواجهة مشاريع التقسيم والتهجير والإلحاق والوصاية، يبقى خيار الوحدة الوطنية هو الطريق الأقصر والأكثر صلابة لحماية القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق شعبنا المشروعة، وما تحتاجه فلسطين اليوم ليس مزيداً من الانقسامات أو الاصطفافات، بل إرادة وطنية جامعة تعيد بناء الثقة، وتوحد الصفوف، وتحشد الطاقات في معركة الحرية والاستقلال، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وعي محاصر وانتصارات من ورق

بقلم: د. فريد اسماعيل

نحصد ما نزرع، هو منطق الطبيعة منذ الأزل، فالناتج النهائي دائما مرتبط بالبدايات إذ لا يمكن إفراز مجتمع حر حين تتم محاصرة الفكر منذ الطفولة بأفكار مغلقة، ولا يستطيع من تم غسل عقله منذ البدء وغرست فيه بذور الارتهان والتبعية والولاء لشخص أو فكر مغلق أن يفهم معنى الحرية أو الديمقراطية، لأن للديمقراطية بنظره مسار واحد فقط هو الايمان بما يؤمن به هو أو على الأصح بناتج ما تم غرسه في عقله، ناتج حوله إلى رهينة محاطة بألف سور. هي عملية ممنهجة ومنظمة بشكل دقيق تشل الفكر وتشرده وتفقده القدرة على إيقاظ الوعي العقلاني القادر على المقارنة والتحليل والتفكير الموضوعي، بل تتكرس عند هذه الفئة القناعة بأن التفكير خطيئة لأن هناك من يفكر ويقرر نيابة عنهم. انه واقع بعض شرائح مجتمعاتنا العربية ومصدر العديد من أزماته الجوهرية وحتى المصيرية. فالسيطرة على الوعي الجمعي واغراقه بخوارزميات الانتصارات الوهمية والسرديات المضخمة لأمجاد الماضي ووعود المستقبل، تشكل الوصفة السحرية المثالية للتفكك المجتمعي وتشويه معنى الانتماء، فيتم تراكم الخسائر باعتبارها انتصارات، والتسليم باعتبار الدمار والابادة وفقدان الأرواح ثمنا واجبا دفعه لبقاء ولاة الأمر وفكرهم ومشروعهم، وهنا تصبح أي محاولة لبناء الدولة كالسير بين النار والنار. هذا التشوه الفكري كان الدافع على صعيد المثال لخروج الملايين من العرب في مصر وبلدان عربية أخرى إلى الشوارع احتفالا وابتهاجا بعودة الرئيس جمال عبد الناصر عن استقالته بعد نكسة عام ١٩٦٧ باعتباره انتصارا ساحقا على الصهاينة، مع أن الحقيقة كانت ان إسرائيل حينها قد احتلت خلال أيام معدودات شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري. تلك المساحات الشاسعة والتي فاقت آنذاك مساحة دولة الاحتلال بما يقارب الخمسة أضعاف اعتبرها الفكر العربي المحاصر خسائر جانبية مقبولة إذا ما قورنت بالنصر المؤزر المتمثل بعودة الزعيم عن استقالته.

هي المنهجية ذاتها احترفها النظام السوري السابق حين ربط وجود الدولة السورية ب» القائد الخالد»، فكان شعار « الأسد إلى الابد» الحقنة اليومية التي يتم حقن الوعي السوري بها لتتحول إلى عقيدة المجتمع والدولة والمواطن. وبذلك تحول الشعار الأساس الذي قام عليه النظام في سوريا من « أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» إلى « الأسد إلى الأبد « ومن ثم إلى « الأسد أو نحرق البلد». فحرق البلد يمكن قبوله كخسائر جانبية في إطار معركة حماية « الزعيم الخالد» المحتكر للتفكير والتقرير نيابة عن الشعب، فهو الذي يحلل ويحرم ما يشاء والعارف بما زرع.

هذا الواقع لم يكن حكرا على مصر وسوريا، بل طال معظم الدول العربية وإن أخذ اشكالا وأساليب مختلفة. لكن العامل الجامع الذي أبدع القادة وحاشيتهم في استغلاله لتسهيل العبور والتغلغل في العقل الفردي الذي يشكل بمجموعه الوعي المجتمعي، هو ركوبهم موجة الدفاع عن قضية فلسطين وشعبها واعتبارها قضيتهم المركزية التي تمثل شرف الأمة وكرامتها. لكن الحقيقة أن قضية فلسطين كانت تشكل لهم المرفأ الآمن الضامن لبقائهم في الحكم ومن ثم توريث ابناءهم، لأن الجماهير بنظرهم، لن تجرؤ حتى على انتقاد حاكم أقنعهم بتبنيه الدفاع عن كرامة وشرف العرب التي تمثلها فلسطين مهما بلغت موبقاته ودكتاتورية.

أما شعوبنا التي مورست بحقها كل أشكال الاخضاع الفكري والعقائدي وبحكم طبيعتها العاطفية، تحولت إلى جماعات تعشق سماع الوهم أكثر من الحقيقة وترضى به وتصفق للرواية مهما كانت كاذبة، وتنتشي ببطولات من ورق فوق الخراب يغديها إعلام ممول ومزود بأحدث تقنيات العصر، يزيف الوعي لضمان بقاء الجماعات في دائرة الاخضاع والارتهان.

هذا النهج الذي اعتقد اصحاب السلطة انه ضمانة بقائهم شكل في الوقت ذاته الأرضية الجاهزة والنافذة الواسعة للجماعات الدينية المذهبية والطائفية الممولة والمدعومة من قوى الخارج، مكنها من التسلل إلى الوعي الفردي والجمعي، مستغلة الواقع الاجتماعي والسياسي الهش الذي تعيشه تلك الشعوب. ومع محدودية قدرة القوى الطليعية على نشر مفاهيم الحرية والديمقراطية والمواطنة الحقيقية، عمل الخارج الدولي والاقليمي على دعم وتشكيل جماعات طائفية ومذهبية غلفت قضية فلسطين بإطار ديني، ما مكنها من استخدامها رافعة لتأمين الانتشار السريع والنفوذ الواسع. والخطر هنا لا يكمن فقط بتغلغل قوى الخارج التي لها مصالحها واهدافها داخل هذه المجتمعات من خلال جماعاتها التابعة، لكن الخطر الأكبر يتمثل في تشعب رقعة الصراع الذي كان محصورا بين الشعب والسلطة الحاكمة، ليضاف إليه صراع بين الفئات المجتمعية ذاتها، بين فئة هدفها دولة واحدة سيدة على أرضها وقرارها وضامنة لحقوق شعبها، وفئة تمثل جزءًا من مشروع خارجي دولي في بعض الدول، واقليمي في دول أخرى. كل ذلك يهدد الأمن المجتمعي، يحرف البوصلة ويرفع من منسوب الهشاشة في مجتمعات ترصد التحولات العالمية وتخشى من ارتداداتها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التدخلات الخارجية من خلال جماعات دينية ليست وليدة اليوم، بل أنها عبر عشرات العقود تتزايد أو تنخفض وتيرتها تبعا لظروف وتحولات دولية أو اقليمية. فقد وفرت بريطانيا البيئة المناسبة لنمو جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها عام ١٩٢٨. وقد أكد بعض الباحثين والمنشقين عن الجماعة أن المخابرات البريطانية ساعدت في تأسيسهم بهدف استخدام الدين كأداة سياسية لإضعاف الحركات الوطنية والقومية التي كانت تطالب بالتحرر من الاستعمار. ومنذ الستينيات تحولت بريطانيا إلى ملاذ آمن للجماعة حيث وفرت لهم بيئة قانونية واعلامية للعمل، وأصبحت لندن مركزا للتنظيم الدولي بعد التضييق عليهم في مصر ودول أخرى. كذلك فإن حركة حماس كانت قد أعلنت في ميثاقها الأول عام ١٩٨٨ أنها « جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين « ما يوضح الانتماء الفكري والتنظيمي للحركة، والذي يتناقض وبشكل كلي مع المشروع الوطني الفلسطيني القائم على التحرر وحق العودة وإقامة الدولة الوطنية المستقلة. هذا الانتماء الفكري مضافا إليه تحالفات الحركة الاقليمية أدى إلى الدفع بفلسطين إلى ساحة صراع اقليمي بعيد في جوهره عن قضيتنا المركزية التي تم استخدامها كحامل اساسي لذلك الصراع. والنتيجة، إبادة وتطهير عرقي ودمار شامل يعتبره قادتهم « خسائر جانبية « طالما ان مشروع ولاة أمرهم الكبير لا زال على الطاولة. كذلك في لبنان، فقد تمكن الخارج الايراني من تربية أجيال عبر عقود أربع تؤمن بأن كل الخراب والدمار الشامل الذي يلحق بلبنان اليوم ووصول جيش الاحتلال الى تخوم مدن رئيسية كالنبطية وصور، لا يعدو كونه مجددا «خسائر جانبية « فداء وكرمى لـ»حذاء» القائد. انه النصر الإلهي المماثل لنصر حماس في غزة. في الواقع فإن كل ذلك يمثل حصادا لبذور زرعت عبر عقود، عشق للوهم وانكار للواقع. فهل تدفع التحولات الجذرية في المنطقة هذه الشرائح إلى إدراك الحقيقة ورؤية الواقع كما هو دون تضليل أو تزييف للوعي، والبدء ببناء مستقبل بواقعية كي لا نبقى نصطدم بحائط اسمنتي من الخيبات.

نكسة مستمرة:
إدارة الفشل وانتظار طويل

بقلم: نسيم قبها

في الخامس من حزيران، لا يتوقف التاريخ عند لحظة، بل ينكشف كجرح لا يلتئم. نحن لا نحيي ذكرى نكسة عام 1967 فقط، بل نعيش نكسة متجددة كل صباح: نكسة الروح قبل الأرض، نكسة المعنى قبل الجغرافيا. فما حدث قبل ستة عقود لم يكن هزيمة عسكرية عابرة، بل انهيار لتصورٍ كامل عن الذات والعالم، وما زلنا نغرف من بئر ذلك الانهيار حتى اليوم.

المفارقة المؤلمة أن الفلسطيني اليوم يعيش في حالة من «الانفصام الوجودي» الحاد: على مستوى الخطاب، نرفع شعارات المقاومة والوحدة والصمود، وكأننا نردد تراتيل قداسة لا تلامس أرض الواقع. بينما على مستوى الممارسة اليومية، نراوح في مستنقعات التجزئة: حكومة هنا، سلطة هناك، فصائل متشظية، ومشاريع وطنية تتصادم كسفن في ليل حالك. نصرخ «شعب واحد» وأصواتنا تخرج من سبعين غرفة مغلقة.

لنتأمل سويًا: كيف يمكن لشاب في غزة أن يؤمن بـ«وحدة المصير» وهو يرى عائلته تنتظر دورًا في قائمة المساعدات الإنسانية في خيمة متهالكة، بينما شقيقه في رام الله لا يستطيع حتى زيارة قبر جده في يافا؟ كيف لطالبة في القدس أن تحلم بـ«العودة» وهي تواجه يوميًا آلة التهويد التي تمزق هويتها حجرًا حجرًا؟ الشعارات الكبرى تحولت إلى غطاء أيديولوجي يخفي الفراغ، أو إلى «آليات دفاع نفسي» جماعية تمنعنا من مواجهة حقيقة قاسية: نحن لسنا في طريق النصر، بل في طريق إدارة الفشل.

الفيلسوف الفرنسي بول ريكور تحدث عن «الأيديولوجيا كوظيفة تشويه»، حين تصبح الأفكار أدوات لإخفاء التناقضات بدلاً من حلها. وهذا ما نعيشه بالضبط: شعار «الوحدة الوطنية» يُردد في المؤتمرات بينما الحقيقة أن المشهد الفلسطيني يعاني من «تعددية مرضية» جعلت من الانقسام نظام حكم غير معلن. لم يعد الخلاف حول الوسائل بل حول المرجعيات ذاتها. نحن أمام أزمة «تمثيل» بالمعنى السياسي والفلسفي: من يتحدث باسم الفلسطيني؟ أي فلسطيني؟ وأي أرض؟

وعلى المستوى النفسي، لا يمكن فهم استمرار هذه الفجوة دون الإشارة إلى ما يسمى بـ«الخلل المعرفي» أو «التنافر الإدراكي»: نعيش واقع الهزيمة ونردد خطاب الانتصار. نرى الاستيطان يتوسع يوميًا في الضفة، (ويهودا والسامرة) صارت حقائق إدارية (إسرائيلية) !؟، والقدس تُفصل عن محيطها، بينما نتناقش في تفاصيل شكل الدولة المستقبلية كأنها على الأبواب. هذا التناقض بين الإدراك والواقع يولد حالة من «الجمود السياسي» أشبه بالشلل: حركة بلا معنى، وخطاب بلا أثر.

حين نتجول في مخيمات لبنان أو شوارع جنين، نرى وجوهًا تعلّمها الصبر القسري. البسطاء يعرفون الحقيقة قبل المثقفين: النكسة لم تنتهِ، لأن الاحتلال لم يعد مجرد عسكري بل «استعمار استيطاني يومي». التجاهل الجمعي لحقيقة أن (إسرائيل) اليوم أقوى نسبيًا مما كانت عليه عام 1967، بينما نحن أكثر تشظيًا، هو شكل من أشكال «الإنكار» الذي يحمينا من الانهيار التام. لكن الإنكار ليس مقاومة، هو نقيضها.

ربما تحتاج الذكرى هذا العام إلى وقفة مختلفة: لا لتوزيع التهم، واستذكار الأوجاع القديمة، بل لمراجعة جذرية للسرديات التي نعيش بها. ربما على الفلسطيني أن يجرؤ على القول: نعم، نحن مهزومون ليس عسكريًا فقط، بل في قدرتنا على تخيل نصر حقيقي خارج إطار الشعارات. الهزيمة الحقيقية ليست في فقدان الأرض، بل في فقدان القدرة على قراءة الواقع كما هو.

وحده البسيط الذي لا يملك ترف الشعارات يعرف أن المقاومة ليست كلامًا يُرصع، بل فعل يومي متواضع: أن تبقى في أرضك رغم القصف، أن تعلم طفلك حرف الألف رغم الاستيطان، أن تزرع زيتونة رغم العلم الأزرق الذي يهدد باجتثاثها. لكن هذا الصمود اليومي يحتاج إلى أفق سياسي حقيقي، لا إلى خطابات معاد تدويرها.

النكسة مستمرة. ليس لأن (إسرائيل) قوية جدًا، بل لأننا ضعفاء في طريقتنا في رؤية أنفسنا. الاستمرار في تكرار ذات الشعارات التي فشلت في تحقيق أي تحول ملموس منذ 1967 ليس مقاومة، بل هو جزء من آلة النكسة ذاتها. ربما حان الوقت لنقول: كفى للشعارات التي تزين الجدران ولا تغير الواقع. وكفى للخطاب الذي يخفي انكسارنا تحت عباءة المجاز.

الذكرى الحقيقية للنكسة ليست يومًا نرثي فيه الماضي، بل لحظة نكشف فيها زيف الحاضر. إن أردنا تكريم أولئك الذين سقطوا في حزيران وما بعده، فعلينا أن نكون أكثر صدقًا مع أنفسنا: لا انتصار بدون مراجعة، ولا مقاومة بدون وضوح، ولا مستقبل بدون الاعتراف بأن النكسة لم تنتهِ بعد. ولن تنتهي ما دمنا نتعامل مع الأعراض ونتجاهل الجذور، ما دمنا نردد «سننتصر» وأيدينا ترتجف أمام حقائق الأرض.

لبسطاء الناس أقول: لا تصدقوا من يخبركم أن كل شيء بخير. صدقوا عيونكم، صدقوا أقدامكم الحافية على الحجارة الباردة، صدقوا انتظاركم الطويل عند الحواجز. في هذه الصدق وحده تبدأ مقاومة حقيقية. مقاومة لا تحتاج شعارات، بل تحتاج إلى موت طويل للخطاب الفارغ، وولادة متعبة لسياسة وطنية تقوم على غير الانفصام.

بعد ١٥ عاما من النضال ضدها.. قضاء الاحتلال يتيح إقامة «حديقة» في الطور والعيسوية

الحدائق التوراتية والوطنية أداة استيطانية وتهويدية لسرقة الأراضي الفلسطينية وتغيير هويتها البصرية بالأساطير

تقرير – نائل موسى

بعد أكثر من 15 عاما من النضال الفلسطيني على الصعد القانونية والشعبية والسياسية لإحباط مخطط استيطاني يستهدف مساحات واسعة شمال شرق القدس المحتلة تحت اسم «حديقة وطنية»، رفضت محكمة الاحتلال الإسرائيلي، أواخر الشهر المنصرم، التماس ضد المخطط المزمع تنفيذه على أراض خاص ة تعود لمواطنين من بلدتي الطور والعيسوية، في خطوة تعيد الزخم الى الاستيطان التهويدي التوراتي والأخضر الذي يستهدف ملكية الأرض ووجهها وهويتها.

والحدائق التوراتية والوطنية هي أداة استيطانية وتهويدية رئيسية، تستخدمها حكومة الاحتلال الاسرائيلي كـ«استيطان أخضر» لعزل الأحياء العربية والسيطرة على الأراضي الفلسطينية وطمس هويتها بحجة حماية «المواقع الأثرية والطبيعية»، بادعاء وجود معالم أثرية يهودية فيها لربط المشروع الاستعماري في الأراضي المحتلة وابتلاع القدس بالأساطير الدينية التوراتية.

وقدمت الالتماس منظمة «عير عميم» الحقوقية بالتعاون مع أصحاب الأراضي، ضد المخطط الذي يعود الى عام 2011، حين صادقت بلدية الاحتلال في القدس في على إنشاء «حديقة وطنية» تهدف الى قطع التواصل الجغرافي بين حيي الطور والعيسوية.

ويتيح قرار المحكمة، لسلطات الاحتلال المضي في إجراءات تنفيذ المخطط، الذي يُنظر إليه كجزء من مشاريع تهدف إلى تعزيز الربط الاستيطاني بين القدس والمستعمرات المحيطة وفرض وقائع جديدة على الأرض.

وفي حينه اقرت ما تسمى اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في القدس مشروع إنشاء حديقة وطنية في المنحدرات الشرقية لجبل الزيتون شمال شرق المدينة المحتلة، قرب المنطقة المسماة E-1. لفصل الطور عن العيسوية وتأمين التواصل الجغرافي بين القدس ومستوطنة ومعاليه أدوميم.

ويهدد المخطط 662 دونما من أراضي العيساوية والطور لصالح إقامة حدائق ومباني عامة وسياحية ضمن مخطط يحمل الرقم» 11092 ألف»، والذي يعتبر البوابة الأولى لربط القدس المحتلة بالمخطط الاستيطاني E1 قرب معليه ادوميم.

وقامت بلدية الاحتلال بالتعاون مع سلطة الطبيعة وسلطة تطوير القدس بتقديم هذا المشروع الذي يراد من خلاله تخصيص الأراضي الواقعة ما بين بلدتي العيساوية والطور لصالح إقامة ما يدعى بالحديقة الوطنية والتي ستعتبر امتدادا لسلسة الحدائق المحيطة بأسوار البلدة القديمة وصولا لحي الصوانة عبر الحديقة المسمى «بعيمك تسوريم» والتي سترتبط بالمخطط الجديد.

ووفقا للمخطط الهندسي السابق سيتم تشييد ثلاثة مبان عامة ستستخدم كمرافق للحديقة وكمراكز لخدمة الزوار والسياح المرتادين للحديقة، التي من المتوقع أن تديرها جمعية «العاد» اليهودية الاستيطانية المتطرفة المسؤولة عن إدارة الحديقة الوطنية، وهي البؤرة الاستيطانية في وادي حلوة بسلوان والتي يطلق عليها تسمية «مدينة داوود» وهي التي تقف وراء العديد من عمليات الاستيلاء على العقارات المقدسية في بلدة سلوان. وعن إدارة حديقة «عيمك تسوريم» في حي الصوانة وهذا المخطط الجديد يعتبر امتدادا لها.

وأشارت الجمعية إلى أن المخطط المراد إقامته على أراض خاصة تعود ملكيتها للمواطنين الفلسطينيين، كان السبب وراء هدم عشرات المنازل في البلدتين خلال الفترة الماضية. وعلى وجه الخصوص الحملة المكثفة التي شنتها بلدية الاحتلال في القدس نهاية العام الماضي لهدم العديد من المنشآت الواقعة في محيط المخطط.

وأضافت أن هذا المخطط كان السبب وراء رفض المخطط العمراني الذي قدمه أهالي العيسوية من أجل توسيع البلدة باتجاه طريق رقم واحد، وباتجاه بلدة الطور والذي اعتبر الملاذ الوحيد أمام سكان البلدة من أجل التوسع الديمغرافي وسد النقص الشديد في عدد الوحدات السكنية التي يحتاج إليها المواطنون في شرقي القدس وفي ذات الوقت كان لهذا المخطط الأثر الواضح على تقليص حجم المخطط العمراني التوسعي أيضا الذي يعمل سكان خلة العين في الطور على تقديمه داخل دوائر التخطيط والبناء الإسرائيلية من اجل المصادقة عليه والحصول على تراخيص البناء.

وبحسب محافظة القدس يستهدف المخطط أراضي في البلدتين ضمن مشروع يربط مدينة القدس المحتلة بمستعمرة «معاليه أدوميم» ومنطقة E1 الاستيطانية، في خطوة من شأنها تقييد التوسع العمراني الطبيعي للطور والعيساوية، عبر تصنيف الأراضي كـ«حديقة عامة»، بما يعيق إقامة مساكن ومدارس وبنى تحتية وخدمات أساسية للسكان.

وأشارت المحافظة إلى أن معارضة المخطط استمرت لنحو عقدين، حيث خاض المواطنون ومؤسسات حقوقية معارك قانونية وشعبية لتجميده أو الحد من آثاره، ونجحوا خلال فترات سابقة في تأجيله وإدخال تعديلات جزئية عليه.

وترى «عير عميم» وهي منظمة حقوقية إسرائيلية تُعنى برصد سياسات التخطيط والاستعمار في القدس الشرقية وتأثيرها على السكان الفلسطينيين، ان المشروع يأتي ضمن رزمة خطط استيطانية وتهويديه تتستر باسم «الحدائق الوطنية» في القدس على حساب الفلسطينيين وحقهم في ممتلكاتهم التاريخية وأراضيهم الوقفية، وهو ما شكل مادة تناولتها منظمات حقوقية إسرائيلية مؤخرا.

وتقول الجمعية المختصة بشؤون القدس إن إسرائيل لم تكتف بالاستيطان لتثبيت حقائق تاريخية ووقائع سياسية أمام الفلسطينيين في القدس بل قامت بسلسلة حفريات أثرية تمهيدا لتحويلها إلى مشاريع سياحية بإطلاق مسميات «حدائق وطنية» عليها، لفرض حلول سياسية مسبقة على الفلسطينيين.

ووفق الجمعية، فإن الحدائق أقيمت في قلب الأحياء العربية بالقدس رغم أن الاسم القانوني لها يعرفها بأنها مستوطنة وليست حديقة، معتبرة إقامة الحدائق الوطنية نوعا جديدا من الاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية بالقدس، فضلا عن قربها من المواقع الأثرية التاريخية.

وللحدائق رسالة سياسية تتمثل في بقاء السيطرة اليهودية على المدينة، وتوضح الجمعية أن القانون الإسرائيلي يعرف الحديقة الوطنية بأنها «منطقة مخصصة لاستخدام الجمهور تحظى بأهمية طبيعية وتاريخية وأثرية ومعمارية»، وهو تعريف واسع فضفاض يمنح الاحتلال الحق بتحويل أي منطقة تاريخية في القدس لتصبح حديقة وطنية.

ووفق الجمعية الإسرائيلية، فإن «الحديقة الوطنية اليهودية» الأولى في القدس أقيمت بجوار أسوار القدس عام 1976، وتقع بعض أجزائها ببلدة سلوان، فيما حرصت المنظمات اليهودية القائمة على هذه المشاريع على أن تكون الحدائق أو بعض حدودها في قلب الأحياء الفلسطينية أو مجاورة لها، خاصة أحياء الطور والعيسوية والبستان والشيخ جراح وسلوان.

وتوضح أن التوزيع الجغرافي للحدائق اليهودية في القدس شبيه جدا بالخريطة الاستيطانية في المدينة، في إشارة إلى الدور الكبير لجمعية «إلعاد» الاستيطانية الأبرز بالقدس في تفعيل مشاريع الحدائق اليهودية.

ووفق مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، فإن أهم الحدائق اليهودية في القدس هي «أسوار البلدة القديمة» ومساحتها ألف ومئة دونم، و«وادي تسوريم» ومساحتها 170 دونما، و«منحدر جبل المشارف» ومساحتها 730 دونما، ووادي الملك ومساحتها 170 دونما. وحديقة «نهر الأشباح» ومساحتها ألف وأربعمئة دونم، وحديقة «حي الشيخ جراح» ومساحتها 170 دونما، فيما تم توسيع حديقة «جبل الزيتون» لتصبح مساحتها 470 دونما، وحديقة متحف روكفلر في باب الساهرة ومساحتها أربعون دونما.

ووفق بتسيلم، فإن جميع هذه الحدائق تسهم بصورة أو بأخرى في زيادة الضائقة السكانية والعمرانية التي يعانيها فلسطينيو القدس، وتمنع التخطيط المستقبلي لبقائهم في أحيائهم، وتضع شكوكا كبيرة بشأن حقيقة الدوافع وراء إقامتها، ولا سيما أنها أقيمت في قلب الأحياء العربية الفلسطينية بالقدس، ويحظر على الفلسطينيين البناء داخل أسوارها.

وخلصت إلى أن هذه الحدائق تهدف إلى فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المقدسية، وتحقيق أغلبية سكانية يهودية في المدينة مقابل تقليل التواجد السكاني الفلسطيني إلى الحد الأدنى.

وأشارت إلى قيام وزارات حكومية إسرائيلية فاعلة بعملية تهويد -منها وزارات التعليم والدفاع والوكالة اليهودية وغيرها-من خلال إرسال مئات آلاف الطلاب والجنود والضباط ومثلهم من الإسرائيليين إلى هذه الحدائق ضمن زيارات ميدانية، حيث يتلقون دروسا دينية ومحاضرات تاريخية.

بدوره، يرى مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان بالأراضي المحتلة (بتسيلم)، إن الأخطر في موضوع الحدائق اليهودية هو مصادرة سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية المسؤولة عنها الأراضي اللازمة لإقامة الحدائق من دون تعويض أصحابها عن أراضيهم وممتلكاتهم.

ويعرف المركز نفسه كـ «منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، «مستقلة وحيادية»، ويتركز نشاطها على رصد الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويضاف إلى ذلك انعدام المرافق الحيوية للفلسطينيين بمدينتهم ليصبح من الصعب إقامة مرافق مجتمعية أو تعليمية أو ثقافية فيها، سعيا لتقليص نفوذ الفلسطينيين شرقي القدس لأهداف بعيدة المدى، واستغلال الحدائق لإعطاء المدينة طابعا يهوديا، وإيجاد واقع جيوسياسي فيها يخدم الراوية الإسرائيلية الخاصة بحاضر القدس ومستقبلها. كما وتصنف سلطات الاحتلال مساحات واسعة من القدس محميات طبيعية

ويقول متابعون ان فكرة الحدائق التوراتية بدأت مبكرا في سبعينيات القرن الماضي، وتصاعدت بشكل كبير في العقدين الماضيين، مع إقرار سلطات الاحتلال عددًا من المخططات الهيكلية، والتي وصلت إلى سبع حدائق ضخمة.

والحدائق «التوراتية» مصطلح مضلل يهدف منه الاحتلال إلى إسباغ روايته الدينية على الأراضي الفلسطينية في المدينة المحتلة بهدف السيطرة عليها، وما يتبع هذه السيطرة من منع أي وجود فلسطينيّ في محيط الأقصى، وبطبيعة الحال ارتباط هذه المصطلحات بـ«المعبد» المزعوم والعدوان المتصاعد على الأقصى، إذ تتركز هذه الحدائق في محيط المسجد الأقصى، وتلاصق سور القدس التاريخيّ، وفي عددٍ من المواضع تتوسع لتطوق البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها، وخاصة في الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية.

وتُشير المعطيات إلى تصاعد الاهتمام الحكومي الإسرائيلي بهذه الحدائق منذ عام 2005، فقد أقرت أذرع الاحتلال ميزانياتٍ ضخمة لتطوير هذه الحدائق، وتُشير المعطيات إلى أن هذه الحدائق شملتها ميزانيات متعلقة بتعزيز موقع القدس «وجهة سياحية»، ودعم بلدية الاحتلال في القدس ومشاريع تهويدية أخرى، ولا يقوم على هذه الحدائق جهة بعينها، إذ ينشط على تطويرها عددٌ من أذرع الاحتلال من بينها جمعية إلعاد الاستيطانية، وسلطة الطبيعة والحدائق العامة الإسرائيلية، وبطبيعة الحال تُشارك كلٌ من بلدية الاحتلال في القدس، وشركة تطوير القدس، ما سمح بتعزيز حجم هذه الحدائق، فقد تجاوزت مساحتها 2700 دونم، وتتوزع هذه الحدائق

و«الحدائق التوراتية» هو مخطط استيطاني إسرائيلي يهدف إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية وعزلها. يُستخدم هذا المشروع كأداة جغرافية وسياسية لطمس المعالم الفلسطينية، ربط المواقع بالمرويات التوراتية، ومنع التوسع العمراني الفلسطيني بحجة «الحفاظ على البيئة والمناطق الأثرية» وتغيير الهوية البصرية للمكان اذ صُممت هذه الحدائق بمفاهيم دينية وتاريخية يهودية بحتة لفرض واقع جديد يُلغي الطابع الإسلامي والمسيحي والعربي للمنطقة.

وتقع أجزاء كبيرة من هذه الحدائق في قلب التجمعات السكنية (مثل حي وادي حلوة في سلوان)، مما يفرض قيوداً مشددة على بناء وتطوير منازل الفلسطينيين ويؤدي تدريجياً إلى تهجيرهم. والاستيلاء على أملاكهم حيث تُستخدم قوانين «أملاك الغائبين» و«المحميات الطبيعية» كمبرر للمصادرة ووضع خاصة بمحيط أسوار القدس و(منطقة E1) محاور ومناطق أثرية أخرى وفي مناطق متفرقة بالضفة، تتوسع هذه المشاريع لإنشاء بنية تحتية سياحية واستيطانية متكاملة.

الانتخابات أولاً

بقلم: محمد علوش

في ظل التحولات العميقة التي تعصف بالقضية الفلسطينية، والتحديات غير المسبوقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، تبرز الحاجة إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية وتمثيلية حديثة، بما يضمن استعادة الوحدة الوطنية، وتجديد الشرعيات، وتعزيز القدرة على مواجهة الاستحقاقات المقبلة، وفي هذا السياق، تكتسب التحضيرات الجارية لإجراء انتخابات المجلس وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل أهمية استثنائية، باعتبارها المدخل الأكثر واقعية وشرعية لإعادة بناء المؤسسات الوطنية واستنهاض المشروع الوطني الفلسطيني.

لقد أثبتت التجربة الفلسطينية خلال العقود الماضية أن معالجة نتائج الانقسام دون معالجة جذوره البنيوية والسياسية لا يمكن أن تؤدي إلى حلول مستدامة، كما أن استمرار الرهان على حوارات مفتوحة بلا أفق سياسي أو زمني واضح قد أدى، في كثير من الأحيان، إلى إعادة إنتاج الخلافات ذاتها، واستنزاف الجهد الوطني في سجالات لم تنجح في بناء شراكة حقيقية أو إنهاء حالة الاستقطاب القائمة.

من هنا، فإن المطلوب اليوم هو الانتقال من إدارة الانقسام إلى بناء البديل الديمقراطي القادر على إنهائه عملياً، فالانتخابات ليست نتيجة للمصالحة، بل هي الطريق إليها، وليست مكافأة للوحدة الوطنية، بل الأداة الديمقراطية لتحقيقها، ولذلك، فإن أي حوار وطني جاد يجب أن يضع في صدارة أولوياته إعادة بناء وتجديد النظام السياسي الفلسطيني، باعتبار ذلك استحقاقاً وطنياً بالدرجة الأولى، قبل أن يكون مطلباً إقليمياً أو دولياً.

وتنبع أهمية انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني من كونها تتعلق بالمؤسسة الجامعة للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، فالمجلس الوطني ليس مجرد هيئة تمثيلية، بل هو برلمان الشعب الفلسطيني والإطار الوطني الأعلى الذي يضطلع بدور محوري في رسم السياسات الوطنية وصياغة التوجهات الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن هنا، فإن تجديد هذه المؤسسة عبر انتخابات ديمقراطية شاملة يشكل خطوة مفصلية نحو تعزيز شرعيتها واستعادة حيويتها.

ويكتسب اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل أهمية خاصة في هذه المرحلة، لأنه يوفر إطاراً أكثر عدالة لتمثيل مختلف القوى السياسية والاجتماعية والفكرية، ويحدّ من النزعات الإقصائية والاحتكارية، كما يتيح مشاركة أوسع لمختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، ويمنح القوى السياسية فرصة التمثيل وفق أحجامها الحقيقية، بما يعزز ثقافة الشراكة الوطنية ويكرّس التعددية السياسية.

ولكيلا يتحول الحوار الوطني مجدداً إلى حلقة مفرغة من النقاشات غير المنتجة، فإن المطلوب هو تركيزه على القضايا الجوهرية المرتبطة بالعملية الديمقراطية وإعادة بناء النظام السياسي.

وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة محاور رئيسية ينبغي أن تشكل جوهر أي حوار وطني مقبل. أولها نظام الانتخابات، باعتباره المدخل الإجرائي والسياسي لبناء الشراكة الوطنية، حيث ينبغي التركيز على آليات تطبيق نظام التمثيل النسبي الكامل، وضمان نزاهة العملية الانتخابية وشموليتها، وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية التي تكفل مشاركة الفلسطينيين في الوطن والشتات وفق صيغ عملية ومتوافق عليها، فنجاح الانتخابات لا يقاس بمجرد إجرائها، بل بقدرتها على إنتاج مؤسسات تمثيلية تعكس الإرادة الشعبية الحقيقية.

أما المحور الثاني فيتمثل في الأحزاب والقوى السياسية، فإعادة بناء النظام السياسي لا يمكن أن تتم دون مراجعة جدية لدور الأحزاب ووظائفها وبرامجها وعلاقتها بالمجتمع، والمطلوب هو الانتقال من منطق المحاصصة وتقاسم النفوذ إلى منطق التنافس الديمقراطي القائم على البرامج والرؤى السياسية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز الديمقراطية الداخلية، وتمكين الشباب والمرأة من المشاركة الفاعلة في مواقع القرار والقيادة.

أما الثالث فيتعلق بالنظام السياسي وتداول السلطة، وهو الأكثر أهمية على المستوى الاستراتيجي، فالأزمة الفلسطينية ليست أزمة مؤسسات فحسب، بل هي أيضاً أزمة في آليات إنتاج الشرعية وتجديدها، ومن هنا، فإن أي عملية إصلاح حقيقية يجب أن تكرّس مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة، والفصل بين السلطات، وتعزيز الرقابة والمساءلة، واحترام نتائج الانتخابات باعتبارها التعبير الأسمى عن الإرادة الشعبية، فالديمقراطية لا تكتمل بإجراء الانتخابات فقط، وإنما باستمرارها منهجاً للحكم والإدارة السياسية.

إن إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني لم تعد خياراً قابلاً للتأجيل، بل ضرورة وطنية تفرضها التحديات الراهنة والاستحقاقات المستقبلية، فالشعب الفلسطيني، الذي يخوض معركة الحرية والاستقلال، بحاجة إلى مؤسسات قوية وموحدة وذات شرعية ديمقراطية قادرة على تمثيل مصالحه والدفاع عن حقوقه، وعليه، فإن الانتخابات الشاملة للمجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل يجب أن تُنظر إليها باعتبارها نقطة الانطلاق نحو مرحلة جديدة من الشراكة الوطنية والتجديد المؤسسي، فالوحدة الوطنية لا تُبنى بالخطابات وحدها، بل بالمشاركة السياسية المنظمة، والشرعية لا تُستعاد بالتوافقات المؤقتة، بل عبر صناديق الاقتراع، والطريق الأقصر نحو إنهاء الانقسام وإعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني يبدأ من الانتخابات، لأنها الوسيلة الديمقراطية الأنجع لتحويل التعددية السياسية من مصدر للخلاف إلى مصدر للقوة الوطنية.

هل ورطت «إسرائيل» حليفها في ملفات الخارج.. والداخل؟

بقلم: خليل حمد

عام ونصف العام فقط على الوعود الانتخابية التي أعادت دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ولاية رئاسية ثانية، كل ما بقي منها لا يتعدى الكلام فقط. انهيار وعود «إنهاء الحروب المكلفة» و«السلام بالقوة لتمكين نفوذ أمريكا وحلفائها» يشكل أزمة حقيقة لا يبدو الرئيس الأمريكي مبالياً بها في تصريحاته، لكنها تؤثر حتماً على تصرفاته الداخلية على الأقل، وربما تعكس ورطة خارجية يستفيد منها الآخرون، وفقاً لقراءة كثير من المحللين الأمريكيين. في تفاصيل الأزمات، حربان أعلن ترامب أنه سيُنهيهما: الحرب في أوكرانيا، والحرب على غزة. وحرب ثالثة أشعلها الرئيس الأمريكي بالتنسيق مع (أو ربما بدفع وتحريض من) رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضد إيران. الثالثة وحدها كفيلة بفضح زيف الادعاءات المتعلقة بالحربين الأخريين.

حالة «الجمود في أبرز التدخلات الخارجية لترامب»، والتي تحدث عنها الصحفي المخضرم ديفيد سانغر في صحيفة نيويورك تايمز، تحولت إلى أزمات معقدة وطويلة الأمد. في إيران مثلاً، يبدو الثابت هو الموقف الإيراني، فيما يتغير الموقف الأمريكي دون تحقيق أي اختراق حقيقي في ملف التفاوض، ودون قدرة فعلية على العودة إلى الحرب بسبب تراجع شعبية الرئيس الأمريكي في الداخل، وهو ما ينعكس تردداً في موقف ترامب تدركه إيران وتلعب عليه بذكاء. وعليه فإن تراجع أهداف الحرب من «إسقاط النظام» و«الاستسلام غير المشروط» إلى «فتح مضيق هرمز» و«العودة إلى التفاوض الذي كان قائماً قبل الحرب» بشأن اتفاق نووي، مع تراجع الحديث عن الملف الصاروخي الإيراني، يعكسان فشلاً استراتيجياً للإدارة الأمريكية.

وفي استعراض سريع آخر لتفاصيل أزمة أخرى، تعهدات ترامب أثناء حملته الانتخابية بإنهاء الحرب في أوكرانيا خلال يوم واحد ذهبت أدراج الرياح. عام ونصف العام تقريباً على عودته إلى البيت الأبيض ولا يزال الوضع على حاله، بل إن الأيام الأخيرة حملت تصعيداً متبادلاً بعد الهجمات الأوكرانية على العمق الروسي ورد موسكو باستخدام صواريخ «أوريشنيك» القادرة على حمل رؤوس تقليدية أو نووية، في رسالة ردع لأوروبا خصوصاً، والغرب عموماً. الموقف الغربي ليس في أقوى حالاته رغم ضغوط ترامب على حليفته كييف ورغبته العارمة بـ «إنهاء الحرب».

المشكلة هنا أن استمرار الحرب انعكس تراجعاً في الحماسة الأمريكية لفكرة الوساطة، كما أن موسكو، بحسب المقال السابق، تفضل عملية تفاوضية دائمة ومستقرة ومؤسسية قادرة على تحويل كل ما يجري الحديث عنه إلى اتفاق فعلي، بدلاً من الاتصالات المتقطعة التي يقودها المبعوثون الأمريكيون الخاصون.

أما في غزة فالميدان يكشف الفشل الأمريكي في إيقاف الحرب فعلياً. قد تكون إدارة ترامب نجحت في تخفيف كثافة النيران في حرب الإبادة الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة. عدا عن ذلك، لا يزال الحصار الخانق مستمراً، ولا تزال الاعتداءات اليومية تؤدي إلى ارتقاء الشهداء ووقوع العديد من الجرحى، ناهيك عن الفشل في البدء بالخطة «الوردية» لإعادة إعمار القطاع وتحويله إلى «منطقة مزدهرة اقتصادياً» وتأسيس إدارة فلسطينية جديدة تتولى زمام السلطة فيه.

وللتأكيد على المشهد أكثر، تستمر الاعتداءات الإسرائيلية على أهلنا في القطاع المحاصر رغم «اتفاق الهدنة» الذي اعتبره ترامب يوم تم الإعلان عنه في يناير/ كانون الثاني 2020 بمثابة إنجازه الأول في ولايته الرئاسية الثانية، ونتيجة لها. تم الإعلان عن الاتفاق قبل تولي ترامب السلطة فعلياً بأيام قليلة، لكن بعد أكثر من شهرين على فوزه في الانتخابات. كتب ترامب وقتها: «هذا الاتفاق التاريخي لوقف إطلاق النار ما كان ليحدث إلا نتيجة انتصارنا التاريخي في نوفمبر».

استمرار هذه الاعتداءات يقودنا إلى السؤال عن دور «إسرائيل» الخفي في الأزمات الخارجية التي يعيشها ترامب وإدارته. التهويل الإسرائيلي الذي استمر لأيام ضد العاصمة اللبنانية بيروت، كاد أن يعيد الحرب مع إيران إلى مربعها الأول، الإسرائيلي مستمر في حربه الإجرامية على الجنوب اللبناني رغم اتفاق وقف إطلاق النار مع إيران والذي اشترطت طهران أن يشمل لبنان، أدى إلى تعليق إيران مفاوضاتها مع الولايات المتحدة، وتهديد لمستوطني شمال فلسطين المحتلة بالإخلاء الفوري إذا تعرضت الضاحية الجنوبية لبيروت لأي اعتداء، وتلويح صريح باحتمالية تفعيل «كافة جبهات المقاومة بما فيها مضيق باب المندب، ردا على ما يجري في لبنان». الأمر الذي قرأه محللون محاولة من الإسرائيلي لإعادة الحرب مع إيران عبر بوابة لبنان، أو لتكريس «فصل الجبهات» وهو الأمر الذي ترفضه طهر ان بقوة حتى الآن.

أمام استنتاج من هذا النوع، يبرز خطر الدور المشبوه الذي تقوم به «إسرائيل» إزاء أقرب «حلفائها» كما تصفهم حكوماتها المتتالية، وهذا يؤكد أن هذا الاحتلال التوسعي المجرم لا يعترف بأي شعب أو أمة أو دولة، وأنه مستعد لتدمير الجميع كي يبقى ويستمر، ومثال ذلك أنه لا يهتم للخطر الذي يتهدد حليفه الأقرب دونالد ترامب في الانتخابات النصفية، التي لا يزال الرئيس الأمريكي يبحث عن طرق لتجاوزها في المكان الخاطئ، فبدلاً من البحث في الأسباب الاقتصادية التي أدت لتراجع شعبية الرئيس والحزب الجمهوري عموماً، يبحث ترامب عن تعديلات شكلية في قانون الانتخابات وتفاصيله، متجاهلاً أن إنهاء الحروب فعلياً وعدم البدء بحروب جديدة كان يمكن أن يجنبه هذه الورطات المركبة. كما أن هذه المقاربة بمجملها تعكس فهماً أمريكياً حتى في داخل الدولة العميقة لحدود القوة الأمريكية. واشنطن بالتأكيد قادرة على التدمير السريع والفتاك لأهداف عسكرية أو منشآت استراتيجية، وحتى على اغتيال أكبر القيادات في البلد الذي تستهدفه، لكنها بالتأكيد أقل قدرة على التحكم بمجريات الأحداث وتطوراتها السياسية، وبالتأكيد هي غير قادرة على التحكم في انعكاسات الملفات الخارجية التي تحولت إلى أزمات مفتوحة على الوضع الداخلي الأمريكي. كل هذا يضع «حدود القوة الأمريكية» في ميزان الأيام القادمة، وكيف سيتصرف ترامب وإدراته في الملفات العالقة، وهل سيتمكنون من الخروج من المأزق أم أنه سيعمَّق نتيجة استمرار السياسات الخاطئة، والتحالفات التي لا تخدم الأمريكيين أنفسهم!!.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

صيحة الحجة.. صرخة شعب

«انا جعانه وكل العالم شبعانة»، عبارة مضخمة بشديد الأسى والالم ومر الواقع المعيشي، ومحملة بفيض من الرسائل والمشاعر خرجت كصرخة استغاثة اقتحمت بها سيدة فلسطينية البث لتلفزيون فلسطين وقاطعت بها المذيعة امام الكاميرات في مشهد بات يلخص حالة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية التي تئن تحت وطأة الفقر والبطالة وذوبان الطبقة الوسطى، كما في الرئة الاخرى من الوطن حيث غزة المنكوبة ما زالت تلملم جراحها وتعض على الجرح في اسوأ أوضاع كارثية.

هذه المواطنة كما الشعب الفلسطيني بملاينه التي عانت وما تزال وجرعت وما تزال تتجرع صنوف القهر والاذلال في محاولة لكسر ارادتها غلبت الوطني دائما رغم الجوع والحرمان على الشخصي حفاظا على الحق والكرامة، لكن الواضح ان الجوع والفقر ينهش المواطن والمجتمع في ظل الإصرار على التجويع بالحصار المالي والاقتصادي الذي يمارسه الاحتلال بأبشع الصورة ولا يلتفت له الاشقاء والأصدقاء بطريقة تسهم على الأقل في تخفيف تداعياته بتوفير ابسط الاحتياجات والمقومات الأساسية.

المخجل ان هذا الحصار والتجويع بما تعنية الكلمة يبرر ويقدم حتى من اطراف عربية ودولية انه وسيلة للدفع باتجاه إصلاحات في القيادة والسياسة الفلسطينية بما يخدم مصالح تغاير الاجندة الوطنية، والمبكي هو ان هناك اطرفا داخلية تلبس ثوب القيادة تبحث عن تقديم اوراق الطاعة للسيد في البيت الابيض والسادة في الاتحاد الأوروبي وعبيد مرتبطين بالسياسة والمخططات الصهيونية، و ورقة تلو اخرى تحت مسمى الاصلاحات، وهناك في غزة ما زالت حماس التي تسببت بكارثه القطاع تبحث عن دور لها وكأن شيئا لم يحدث، من يدفع الثمن هذا الشعب المعذب من احتلال لئيم وقيادات ما زالت تبحث عن ذاتها وأمان لها رغم كل الخراب.

وفيما يجري الوضع سريعا نحو الهاوية لا زالت اخبار زار وودع واستقبل وبحث تتصدر النشرة ضمن عناوين فارغة من بحث دون ان تقدم يذكر على صعيد خدمة مواطن وتوفير ابسط متطلباته واحتياجاته لتتحول صفحاتها عبر الاعلام والتواصل الاجتماعي الى « ألبوم صور شخصية » لمعاليه ، تاركه القضايا الحياتية للمواطن الى ذيل القائمة دون التقدم بأية حلول ، ونقابات عماليه ابعد ما تكون عن تمثيل جيش العاملين تاركتهم لنيران الاحتلال خلال تسلق الجدران لتأمين قوت عيالهم ، او للسماسرة لتسليمهم على حواجز الاحتلال ، لتسجل انتصارات وهمية من خلال المؤتمرات ذات السبع نجوم .

ان صيحة الحجة تمثل صرخة شعب بأكمله بدأ الجوع يتسلسل لمعدة اطفاله؛ وبات تأمين الدواء عبئا على المواطن المطحون ، بينما نحن امام هذا الواقع الاليم ، تصدر المراسيم وتجهز انتخابات المجلس الوطني ، لا اعرف كيف تصنع القرارات من الذي يتخذ قرارا بانتخابات لتجديد النظام السياسي في حين قاعدته الاجتماعية والانتخابية تحت الفقر وتحت نيران المستوطنين ، وفي غزة يلهث المواطن لتأمين خيمة او لقمة خبز ، وكأن التاريخ يعيد نفسه وهذه المرة على الاسوأ فهذه الانتخابات ستكون اخر مسمار في نعش الحركة الوطنية الفلسطينية، عبر اعادة هندسة النظام السياسي الفلسطيني وتسليمه بطريقة ديمقراطية امام اعين تلك الحركة لقوى مجتمعية تتحضر امام هذا الاستحقاق .

ويبقى ايضا الفائز سلفا بها من يملك المال امام عدم تكافؤ الفرص للأحزاب الاخرى التي يمتلك مفتاح مالها من يتحكم بالمنظمة والسلطة، فيدخل المال السياسي لتمويل انتخابات جاءت بضغط غربي و ينبغي ان تنتهي باختيار يلائم حلم ومخطط غربي.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور